أعدام مجتبى آل إسماعيل دليل آخر على تسييس الإعدامات

أصدر "لقاء" المعارضة في الجزيرة العربية بيانا على خلفية تنفيذ النظام السعودي حكم الإعدام بحق معتقل الرأي مجتبى محمد يوسف آل إسماعيل، لجهة الاتهامات المزعومة الواردة في سياق بيان وزارة الداخلية الصادر يوم الإثنين السادس والعشرين من ذي القعدة لسنة 1445 من الهجرة الموافق للثالث من حزيران/يونيو 2024 للميلاد.

وأكد "لقاء" المعارضة في بيانه على أن إصرار النظام السعودي على سياسة الإعدامات العبثية بحق المواطنين، ولا سيما من أبناء الطائفة الشيعية، يؤكد كيدية أحكام الإعدام وعدم نزاهة القضاء وافتقار المحاكمات لأدنى شروط المحاكمة العادلة، وبات في حكم اليقيني أن هذه الإعدامات لا تخرج عن نطاق التسييس.

وأضاف البيان "إن ما ساقه النظام من تهم ضد الشهيد مجتبى آل إسماعيل تعدّ كيدية ولا تستند لأية أدلة ثابتة، ولا سيما وأنها صدرت في ظل انعدام الشفافية وتهديد العائلات ومنعهم من الحديث عمّا يجري داخل أقبية السجون على أبنائهم وبناتهم، الأمر الذي يفرض على المنظمات الحقوقية الدولية

تكثيف ضغوطها للحؤول دون إقدام النظام السعودي على ارتكاب موجة إعدام جديدة بحق معتقلي الرأي، لا سيما وأن هناك العشرات من معتقلي الرأي قد صدرت بحقهم أحكام بالإعدام وقد يقدم النظام على تنفيذها في أية لحظة."

وتابع البيان "إننا في الوقت الذي نعبّر فيه عن غضبنا إزاء هذه الجريمة الجديدة نؤكد على أن رموز النظام أرادوا الجمع بين المتناقضات ليضيعوا أثر جرائمهم، بين ترفيه محفوف بكل رذيلة وموبقة، ووحشية ملطخة بالدم لكل من يطالب بحق مشروع أو يجهر بمظلومية سافرة، وبعد أن استنفدوا كل وسائل التعامل مع المظالم، باتوا عاجزين عن استعمال أدوات الإقناع، ولم يبق لديهم سوى السيف الذي جعلوه أداة تخاطب وحيدة مع الشعب".

وناشد "لقاء" المعارضة في بيانه كل أحرار العالم بإدانة مثل هذه الإعدامات السياسية التي يرتكبها حكام السعودية، داعياً إلى عدم الانجرار وراء الدعاية السوداء الرخيصة التي يستعملونها للترويج لخطاب هم أبعد عنه بمئات السنين الضوئية، أو انجازات لا تعدو أوهاماً وليس لها من الواقع نصيب، وأن صفة الإجرام هي المطابقة لسلوكهم وسيرتهم وسلالتهم.

وكان النظام السعودي قد نفذ ، أمس، حكم الإعدام تعزيرا بحق المعتقل الشاب مجتبى محمد آل إسماعيل من أبناء القطيف.

واتهم الشهيد من قبل "المحكمة الجزائية المتخصصة" بـ"ارتكاب جريمة مهددة للأمن الوطني تمثلت في تمويله للإرهاب والأعمال الإرهابية، وانضمامه إلى خلية إرهابية وإطلاق النار على رجال الأمن والنقاط والدوريات الأمنية، وتحويل منزله إلى مستودع للأسلحة والمواد المتفجرة المستخدمة في الأعمال الإرهابية، وإيوائه أحد العناصر الإرهابية وما بحوزته من أسلحة ومتفجرات في منزله".

الشهيد مجتبى لم يتم رصد قضيته من قبل المنظمات الحقوقية، ما يؤكد مرة جديدة على أن الأرقام الحقيقية للمهديين بالإعدام في "السعودية" هي أعلى بكثير مما تتبعه الجهات الحقوقية.

سبق أن شككت المنظمة الأوروبية السعودية بجدّية الوعود والمعلومات التي وصلت إليها وأفادت بأن أحد أعضاء في مجلس الشورى رفع توصية بإلغاء عقوبة الإعدام في جميع العقوبات التعزيرية والاكتفاء بعقوبات الحدود، بما يتناسب مع "الشريعة الإسلامية" وتفسيراتها المتبعة في السعودية.

هذا النقاش، جاء بعد أسبوعين من إعلان السعودية إيقاف عقوبة الجلد التعزيرية في 24 أبريل 2020 بعد دراسة مقدمة من قِبل الهيئة العامة للمحكمة العليا والاكتفاء بعقوبتي السجن أو الغرامة أو بهما معًا، أو عقوبات بديلة "بحسب ما يصدره ولي الأمر من أنظمة وقرارات بالشأن ذاته".

كما سبق أن أبدت المنظمة، منذ عام 2020، عدم تأملها بتطبيق السعودية مزاعمها، حيث أنها رصدت عدم التزام السعودية بقانون الأحداث الذي صدر عام 2018، حيث كانت النيابة العامة والقضاء والديوان الملكي والجهات التنفيذية السعودية قد استمروا بتنفيذ وإصدار أحكام القتل بحق القاصرين.

ولفتت المنظمة إلى "التصريحات الرسمية السعودية التي وعدت بتقليص استخدام عقوبة الإعدام قد ركزت على القضايا التعزيرية، حيث قال محمد بن سلمان في مارس 2022، في مقابلة مع صحيفة ذا اتلنتيك: أن عقوبة الإعدام باتت تقتصر على الحالات التي يقتل فيها أحد شخص آخر، وبالتالي فإن عائلة الضحية لها الحق في الذهاب إلى المحكمة أو العفو عنه".

وتوضح المنظمة أن بن سلمان اعتبر أن "السعودية" تخلصت من عقوبة الإعدام إلا في القصاص والحدود، وهو ما تثبت عكسه الأيام. ابن القطيف حسن آل ناصر الذي أعدمته السلطات خلال هذا الشهر، لم يكن اسمه موجودا على لوائح المعتقلين لدى المنظمات الحقوقية، وأُعلن عن إعدامه في جو من الصدمة.

ما كشف عن أسلوب جديد تتبعه السلطات الدموية مع أهالي معتقلي الرأي على وجه الخصوص. حيث رجح المراقبون على أن تكون السلطات قد توجهت إلى أهل الضحية بالتهديد إذا ما تكلمت الأخيرة إلى منظمات حقوقية حول اعتقال ابنها وحتى الحكم عليه بالإعدام. ورغم تمكّنها من دب الرعب في نفس العائلة إلا أنها عادت وأعدمته في تحدّ مستفز لمشاعر أبناء البلد.